

الضغط الاستعماري على المغرب

تقديم إشكالي

خلال القرن التاسع عشر، شهد المغرب تنافسًا شديدًا بين الدول الاستعمارية الأوروبية، وزادت حدة هذه الضغوط في بداية القرن العشرين بعد فشل الإصلاحات الوطنية. يطرح هذا السياق مجموعة من التساؤلات حول طبيعة الضغوط الاستعمارية التي تعرض لها المغرب في تلك الفترة، وأساليب مواجهتها، والطريقة التي تم بها فرض الحماية على البلاد.

أشكال الضغط الاستعماري على المغرب خلال القرن التاسع عشر

الضغط العسكري الفرنسي

دخل المغرب في مواجهة عسكرية مع فرنسا على الحدود الشرقية، وانتهت بهزيمة الجيش المغربي في معركة إيسلي عام 1844. أعقب الهزيمة توقيع معاهدة للامغنية في مارس 1845، التي حددت شروط تسوية مسألة الحدود بين المغرب والجزائر المحتلة. ورغم تحديد الحدود الشمالية بدقة، بقيت الحدود الجنوبية الشرقية غامضة، مما أتاح لفرنسا فرصة للتوغل الاستعماري في المغرب مستقبلاً.

الضغط العسكري الإسباني

في الشمال، أدى وقوع مناوشات بين المغرب وإسبانيا إلى تدخل الجيش الإسباني واحتلال مدينة تطوان. في أعقاب ذلك، تم توقيع معاهدة صلح عام 1860 تضمنت شروطاً منها دفع المغرب لغرامة مالية لإسبانيا، مما أدى إلى رهن مداخل موانئ المغرب وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

الضغوط الاقتصادية

مع ضعف القدرة العسكرية للمغرب، استغلت الدول الأوروبية الوضع لتوقيع اتفاقيات منحها امتيازات اقتصادية وقضائية، بالإضافة إلى إقرار الحماية القنصلية. من أهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة مع إنجلترا عام 1856، ومع إسبانيا عام 1861، ومع فرنسا عام 1863، مما ساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي والسياسي في المغرب.

فشل الإصلاحات المغربية خلال القرن التاسع عشر وفرض الحماية

الإصلاحات المغربية

لمواجهة الأزمات العسكرية والاقتصادية، تبنى المغرب سياسات إصلاحية شملت عدة مجالات:

- **المجال العسكري:** تكوين جيش نظامي واستقدام مدربين أجانب، وإرسال بعثات للتدريب في أوروبا، وإنشاء مصانع عسكرية.
- **المجال التعليمي:** إرسال بعثات طلابية إلى أوروبا لتلقي العلوم الحديثة ونقلها إلى المغرب.
- **المجال الاقتصادي:** فرض ضرائب جديدة، وإصلاح إدارة الموانئ، وسك عملة جديدة.

رغم أهمية هذه الإصلاحات، باءت بالفشل بسبب عدة عوامل، منها:

- **المعارضة الداخلية:** واجهت الإصلاحات معارضة من العلماء الذين اعتبروها مخالفة للشريعة، مثل الضرائب الجديدة (الترتيب والمكوس) والبعثات الطلابية التي رأوا فيها تهديداً للمؤسسات الإسلامية.
- **الوضعية المالية المتدهورة:** تراجعت مداخيل الدولة وتراكمت الديون الخارجية، مما جعل المغرب غير قادر على تحمل تكاليف الإصلاحات.
- **الضغوط الخارجية:** ازداد الضغط الأوروبي على المغرب، مما أجبره على تقديم تنازلات لتجنب مواجهة عسكرية.

الأزمة الداخلية وفرض الحماية على المغرب

أدى فشل الإصلاحات إلى تفاقم الفوضى الداخلية في عهد المولى عبد العزيز، الذي خلف الحسن الأول في الحكم. وانهارت سلطة المخزن بعد ثورة الجبال بن إدريس الزرهوني (أبو حمارة) منذ 1902، مما مهد لفرنسا الطريق لاحتلال المغرب. عقدت فرنسا اتفاقيات سرية مع إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا لتقسيم النفوذ، وأدى احتجاج ألمانيا على هذه الاتفاقيات إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، الذي منح لفرنسا وإسبانيا حق تنظيم شرطة الموانئ وإنشاء بنك مغربي. بعد تخلي ألمانيا عن المنافسة إثر أزمة أكادير عام 1911، أجبر المولى عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية مع السفير الفرنسي رينيو في 30 مارس 1912، التي وضعت حداً لاستقلال المغرب.

خاتمة

إن التهاافت الاستعماري على المغرب يعكس جزءاً من الصراع الإمبريالي بين الدول الأوروبية، وهو صراع بدأ خارج أوروبا ولكنه سرعان ما تفجر داخلها في شكل حرب عالمية غيرت مجرى التاريخ الأوروبي.